شاهد|| تصاعد احتجاجات عمال مفكو حلوان ضد رفض الشركة تطبيق الحد الأدنى للأجور



الثلاثاء 11 نوفمبر 2025 04:00 م

آليات القضاء العمالي المستعجل لحماية حقوق العمال□

صعّد نحو 400 عامل بشركة "مفكو حلوان" للأثاث احتجاجاتهم ضد إدارة الشركة، متهمين إياها بالامتناع عن تنفيذ قرار رئاسة الجمهورية الإلزامي بتطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، في ظل أوضاع معيشية متدهورة للعاملين□

وقالت المفوضية المصرية للحقوق والحريات في بيان لها، إن العمال توجهوا يوم الخميس الماضي، للمرة الثانية خلال شهر، إلى مكتب العمل بحلوان لتقديم شكوى جماعية ضد الشركة□

غير أن مكتب العمل اكتفى بإحالة الشكوى إلى المحكمة وتحديد جلسة بعد 66 يومًا، ما اعتبره البيان "تجاهلًا لحالة الاستعجال" التي تفرضها أوضاع أجور العمال التي تتراوح بين 3300 و4000 جنيه شهريًا، رغم أن بعضهم قضى أكثر من 35 عامًا في الخدمة، ما يجعلهم يعيشون تحت خط الفقر الذي يقدره الخبراء بأكثر من 9 آلاف جنيه للأسرة الواحدة [

وأكدت المفوضية تسجيل إجراءات انتقامية ضد العمال، تضمنت تحويل بعضهم للتحقيق والإيقاف عن العمل، حيث توقفت الشركة عن العمل لأحد العمال لمدة أربع أيام وخصمت له ثلاثة أيام، بينما وُجه آخر للتحقيق، في وقت استمر الإنتاج بصورة طبيعية□ منتا بالمان من يأدر بير على المات الشركة وممان نما منه ترويد ملى وطالب المراكبة بالمراكبة بالأمن بالأمن بالأمون

ونقل البيان عن رئيس مجلس إدارة الشركة مروان نبيل رفعت، رده على مطالب العمال بتطبيق الحد الأدنّى للأجور في فبراير الماضي بقوله: "اللي عمل القرار هو اللي ييجي ينفذه"، وهو ما وصفته المفوضية بـ"الاستهانة بسيادة القانون".

وتعود جذُور الأزمَّة، بحسب المفُوضية، إلى تملص الإدارة من اتفاقية جماعية أُبرمت عام 2011 تُضَمنت صرف بدل مخاطر ووجبة وتعويض الإجازات وفروقات العلاوة، بالإضافة إلى عرقلة تأسيس لجنة نقابية، ما يحرم العمال من حقهم في التفاوض الجماعي□ وطالبت المفوضية وزارة القوى العاملة بالتدخل العاجل لإلزام الشركة بتطبيق القانون، والتحقيق في انتهاكات السلامة المهنية، وتفعيل

وتأسست شركة "مفكو حلوان" عام 1970، وكانت تضم نحو 3500 عامل، لتتقلص اليوم إلى 750 عاملًا فقط، بعد توقف الشركة عن التعيينات منذ 2010، ما أدى إلى تحميل العمال الحاليين كامل أعباء الإنتاج وضغط العمل دون أي تحسين في الأجور أو شروط العمل□ وأشارت المفوضية إلى ارتفاع إصابات العمل بين العمال نتيجة الإجهاد ونقص الأيدي العاملة، في ظل رفض الشركة صرف الإجازات المرضية أو تعويضات الإصابات، بينما يضطر العديد منهم للعمل بوظائف إضافية لتأمين حد أدنى من المعيشة□

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1448771447256214&id=100063701170460&ref=embed_post